

CD/PV.1097
4 March 2008

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة السابعة والتسعين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الثلاثاء، ٤ آذار/مارس ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٥

الرئيس: السيد أحمد أوزومكو (تركيا)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٠٩٧ لمؤتمر نزع السلاح. سيخاطب المؤتمر هذه الظهيرة نواب وزراء الشؤون الخارجية لكل من تركيا واليابان وأوكرانيا. وأود أن أوجه تحية ترحيب حار إلى معالي السيد رأفت أكغوناي، نائب وزير الشؤون الخارجية لتركيا، باعتباره مكلّمنا الأول. صاحب السعادة، لكم الكلمة.

السيد أكغوناي (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سعادي الغامرة أن أحاطب مؤتمر نزع السلاح في هذا الظرف الذي تتولى فيه تركيا الرئاسة الدورية لهذه الهيئة السامية.

إننا نعيش في عالم أصبح فيه الأمن غير قابل للتجزئة. فكلنا نستفيد من وجود بيئة آمنة ونعاني لغيابها. ومن ناحية أخرى، لا يجوز أن نجادل بأن مزيداً من الأسلحة سيحلب مزيداً من الأمن؛ وهنا تكمن ميزة نزع السلاح.

لذلك، ينبغي أن نتوافق على تدابير لمواجهة التحديات أو الأخطار المشتركة. إن قدرتنا على التصدي بفعالية لأشد الأخطار المحدقة بالسلم والأمن الدوليين تتوقف أساساً على مدى استفادتنا على أفضل وجه من المحافل المتعددة الأطراف، ومنها مؤتمر نزع السلاح. فهو، باعتباره المحفل الوحيد المتعدد الأطراف في العالم للتفاوض بشأن نزع السلاح، يضطلع بدور محوري في جهودنا المشتركة من أجل ضمان عالم أكثر أمناً لأجيال المستقبل.

إن الإنجازات السابقة دليل على الخبرة والمعرفة والحكمة التي لازمت على الدوام هذه القاعة التاريخية لعصبة الأمم. وقد آن الأوان الآن لإعادة تنشيط هذه الطاقات الهائلة. وثمة أسباب عديدة للشعور بالتفاؤل. فقد تولّد زخم هائل، وتوجد رغبة ما فتئت تتزايد في عدم خسارته. وثمة حاجة ملحة للتوصل إلى اتفاق على برنامج عمل. وإني أجدد هذا اليوم مرة أخرى التزام أنقرة القاطع بكسر حالة الجمود وعزمها على ذلك.

وأود الآن أن أتوسع في المواضيع المختلفة المدرجة في جدول أعمالكم من منظورنا الوطني.

إن تركيا الواقعة في منطقة تحظى باهتمام خاص فيما يتعلق بانتشار أسلحة الدمار الشامل ترصد بحذر التطورات التي يشهدها هذا الميدان وتشارك في الجهود الجماعية الرامية إلى وضع تدابير لقلب مسار هذا المنحى المفرع.

إن سياسة تركيا الأمنية تضع خارج نطاق اعتباراتها إنتاج جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل واستخدامها. ونناصر قضية نزع السلاح عالمياً وبشكل شامل وندعم جميع الجهود في ميدان الحفاظ على الأمن الدولي من خلال الضوابط المتعددة الأطراف للأسلحة ومنع الانتشار ونزع السلاح. وقد انضمت تركيا إلى جميع الصكوك الدولية لعدم الانتشار ونظم مراقبة صادرات الأسلحة وترغب في أن يتحقق تعميمها وتنفيذها بفعالية وتعزيزها.

وفيما يتعلق بالمسائل النووية، تعتبر تركيا معاهدة عدم الانتشار المحور الأساسي لنظام عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. وإننا ملتزمون تماماً بتنفيذ معاهدة عدم الانتشار بجميع أركانها الثلاثة التي يؤازر بعضها بعضاً، أي عدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وتتطلب سلامة نظام المعاهدة ومصداقيته تجديد الالتزام به ومعالجة هذه الأركان الثلاثة بشكل متساو. وسنواصل تعزيز المسائل التي تكتسي أهمية أساسية لاستمرارية المعاهدة على المدى الطويل. وتشمل تعميمها وتعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتقوية وسائل مراقبة الصادرات والتعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

السيد أكغوناي (تركيا)

وتخلص تركيا بالتالي في الامتثال التام لمعاهدة عدم الانتشار واتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية. ونعتبر تلك الاتفاقات والبروتوكولات الإضافية معيار التحقق الحالي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وسنواصل العمل بشكل بناء من أجل الخروج بحصيلة جوهرية من مؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار.

وضمن العناصر الأساسية لنظام معاهدة عدم الانتشار، نرحب بإنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، التي يجري الاتفاق عليها بجرية. وندعم إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط. يمكن التحقق منها بفعالية، ونشجع كل الجهود الرامية إلى وضع تفاهم إقليمي مشترك بشأن هذا المشروع، وذلك بمشاركة جميع الأطراف المعنية.

ونعتقد أن مؤتمر نزع السلاح لديه دور رئيسي في المسائل النووية. وإن تركيا متحمسة للمناقشات الجوهرية الجارية حالياً وترغب في الإفادة أكثر من هذا الزخم. ولن ندخر أي جهد في سبيل تمكين مؤتمر نزع السلاح من استئناف دوره التفاوضي فيما يتعلق بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في عام ٢٠٠٨ وقطع أشواط موازية فيما يخص الضمانات الأمنية السلبية ونزع السلاح النووي ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. لقد تمكنت هذه الهيئة من إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي من بين العناصر الأساسية لنظام معاهدة عدم الانتشار، ويمكنها صياغة صكوك أخرى في هذا المجال.

وبخصوص الفئات الأخرى من أسلحة الدمار الشامل، نعتبر اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية عنصرين آخرين أساسيين في النظام العالمي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وعلينا أن نواصل جهودنا من أجل تشجيع تعميمهما وتنفيذهما بفعالية.

وبخصوص مسألة وسائل إيصال أسلحة الدمار الشامل المقلقة بنفس الدرجة، تشعر تركيا بالقلق إزاء الزيادة التدريجية في مدى القذائف التسيارية ودقتها. وفي هذا السياق، نقدر كثيراً قيمة مدونة لاهاي لقواعد السلوك المتعلقة بمنع انتشار القذائف التسيارية، التي تشكل خطوة عملية لاعتماد إطار قانوني مقبول دولياً في هذا الميدان. ونرغب في أن يتحقق تعميم مدونة لاهاي لقواعد السلوك.

ولا داعي للقول إن استخدام الفضاء الخارجي والبحوث الفضائية ينبغي أن يكون لأغراض سلمية بحتة. وعليه، نشجع الآراء والمقترحات المتعلقة بتعزيز الإطار القانوني الدولي القائم الرامي إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

لقد أضحت انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها مقلقاً بدرجة أكبر في سياق الإرهاب. وإذ نندد بالإرهاب بجميع أشكاله، حيث يشكل جريمة ضد الإنسانية ولا يمكن تبريره بأي ذريعة، يجب علينا أن نظل يقظين إزاء خطر حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. لذلك، فإننا ملتزمون بمكافحة جميع أشكال الإرهاب، بما في ذلك الأفعال الفظيعة التي قد تشمل استخدام مواد نووية ومشعة.

السيد أكغوناي (تركيا)

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، نرى أن انتشارها يشكل أيضاً مصدر قلق عالمي. ذلك أن التراكم المفرط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها دون مراقبة يشكلان خطراً كبيراً على السلم والأمن وعلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدان عديدة. كما توجد صلة وثيقة بين الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة والإرهاب. وستواصل تركيا المساهمة بنشاط في كل الجهود داخل الأمم المتحدة وغيرها من المحافل من أجل تعزيز التعاون الدولي ووضع معايير وقواعد فعالة، بغرض مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه والقضاء عليه. وتظل تركيا ملتزمة بالتنفيذ الفعال لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومواصلة تعزيزه.

ولأن تركيا تدرك الضرر الذي تلحقه الأسلحة الصغيرة بالسلم والأمن على نطاق العالم، فإنها ستواصل دعمها لعملية إبرام معاهدة بشأن تجارة الأسلحة ترمي إلى وقف تجارة الأسلحة غير المنظمة وغير المراقبة على النطاق العالمي وإلى تحديد معايير موحدة للتجارة العالمية في مجال الأسلحة التقليدية.

ويشكل انتشار منظومات الدفاع الجوي المحمولة واستعمالها غير المرخص مصدراً جديداً آخر للقلق. وتتمسك تركيا بالرأي المتمثل في أن المجتمع الدولي عليه أن يتصرف بحزم لتحسين أمن المخزونات وتعزيز وسائل مراقبة الصادرات في البلدان التي تستورد وتصنع هذه المنظومات. ومن هذا المنطلق، اشتركت تركيا في رعاية القرار المتعلق بمنظومات الدفاع الجوي المحمولة في اللجنة الأولى.

وبخصوص الأسلحة العشوائية الأثر والمفرطة الضرر، أود أن أبرز باقتضاب التزامنا بإهاء المعاناة الإنسانية التي تنسب فيها. وتوخياً لهذا الغرض، انضمت تركيا إلى اتفاقية حظر الألغام واتفاقية حظر أو تقييد استعمال "أسلحة تقليدية معينة" معاً. ونساهم كذلك بنشاط في الجهود الدولية الرامية إلى وضع حد للمعاناة الإنسانية التي يتسبب فيها الاستعمال العشوائي للذخائر العنقودية، ونشارك بالتالي في العمل الجاري في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة وفي إطار "عملية أو سلو" على حد سواء. وتنسجم هذه الخطوات تماماً مع التزام تركيا بتحديد الأسلحة ونزع السلاح بصفة عامة وحظر أو تقييد استعمال أسلحة قد تتسبب في معاناة لا داعي لها بصفة خاصة.

ولن تكتمل كلمتي دون الإشارة إلى دعمنا لنظام سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. فهذه الأداة المتاحة لنا آلية مفيدة جداً تكمل عملنا في هذا الميدان.

وختاماً، أود أن أذكركم بالملاحظات الختامية لرئيسكم في خطابه الافتتاحي منذ أسبوعين. فقد اعتبر السفير أوزومكو الإرادة السياسية الوسيلة الكفيلة بفك العقدة التي تواجهكم. ولن تعود الاستفادة الكاملة من إمكانيات المؤتمر بنتائج مفيدة على عمليتي تحديد الأسلحة ونزع السلاح فحسب، بل ستفتح كذلك آفاقاً جديدة للنظام المتعدد الأطراف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر نائب وزير الشؤون الخارجية السيد أكغوناي باسم المؤتمر على كلمته الشاملة التي عاجلت جوانب مختلفة من نزع السلاح وأولويات تركيا وكذلك على عبارات تشجيعه للمؤتمر. وسأعلق الجلسة الآن بضع دقائق لمرافقة نائب وزير الشؤون الخارجية.

عُلفت الجلسة الساعة ١٥/٢٠ واستؤنفت الساعة ١٥/٢٥

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم المؤتمر وأصالة عن نفسي، أود أن أوجه تحية ترحيب حار إلى معالي ياسوهيد ناكاياما، نائب وزير الشؤون الخارجية لليابان. صاحب السعادة، لكم الكلمة.

السيد ناكاياما (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سعادتي الغامرة أن أحاطب مؤتمر نزع السلاح باسم اليابان. وإني مقتنع بأنه حري ببلدي أن يدافع عن السلام، لأن اليابان عانت الدمار جراء قصف هيروشيما وناغازاكي بالقنابل الذرية ولم تخض أي معركة مع بلد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وتدرك اليابان معنى السلام من خلال الدروس المستخلصة من تاريخها. وقد أعربت حكومة فاكودا على الصعيدين الداخلي والخارجي عن رغبتها في أن تساهم اليابان في المجتمع الدولي بوصفها "دولة راعية للسلام".

إن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح؛ غير أنه يعيش مأزقاً منذ ما يربو على عقد من الزمن. وتعتبر اليابان هذا الوضع مؤسفاً للغاية. وخلال العام الماضي، أحرى المؤتمر مناقشات جوهرية مهمة بشأن جميع بنود جدول أعماله، ولا سيما المسائل الأساسية الأربع، ثم أعد الرؤساء الستة لدورة عام ٢٠٠٧ المقترح L.1. ونعتقد أن الوثيقة L.1 تشكل، إلى جانب الوثائق التكميلية، حلاً وسطاً واقعياً. وتعكس هذه الحزمة بموضوعية الأحوال الراهنة لمؤتمر نزع السلاح. وتدعو اليابان جميع الدول الأعضاء إلى التوصل إلى اتفاق بشأن المقترح L.1 بغية كسر الجمود المتواصل في المؤتمر والمساهمة بالتالي في تحسين بيئة الأمن الدولي. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقديري للأمين العام للأمم المتحدة لعبارات التشجيع القوية التي قالها في الجلسة العامة الافتتاحية لدورة هذا العام. فقد جدد دعوته إلى المؤتمر بأن يمضي قدماً بروح من التوافق بغية اغتنام الفرصة التاريخية النابعة من مشروع المقرر الرئاسي.

وباعتبار اليابان البلد الوحيد الذي عانى الآثار المدمرة للقنابل الذرية، فإنها تسعى إلى إقامة عالم ينعم بالسلام ويخلو من الأسلحة النووية من أجل تعزيز الأمن الدولي. ولهذا الغاية، فإن من الحيوي مشاطرة العالم قاطبة لرؤية "عالم خال من الأسلحة النووية" بتجاوزه الخلافات في المواقف بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها. وبهذه الرؤية، يُعتمد باستمرار وبأغلبية ساحقة، قرارنا السنوي في الجمعية العامة للأمم المتحدة المعنون "تحدد التصميم على الإزالة الكاملة للأسلحة النووية". ويدل هذا القرار على إيمان بلدي بأنه ينبغي أن نستفيد من التدابير العملية والملموسة لنزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية. وتشيد اليابان بالطفرة التي حصلت مؤخراً في النقاش بشأن التدابير العملية للإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

وفي هذا السياق، لا يمكنني أن أبرز بالقدر الكافي أهمية معالجة المجتمع الدولي الجماعية للتحديات التي يواجهها نظام معاهدة عدم الانتشار. ومن بين التحديات الخطيرة خطر قيام الدول غير الحائزة للأسلحة النووية المنضمة إلى معاهدة عدم الانتشار بتطوير تلك الأسلحة سراً تحت ستار الحق في امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية. كما أن تعميم معاهدة عدم الانتشار يشكل أيضاً تحدياً. ومن أجل نجاح مؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، تأمل اليابان إلى حد كبير أن تُجرى مناقشات حدية وجوهرية إضافية في الدورة الثانية للجنة التحضيرية. وينبغي أن تستند هذه المناقشات إلى نتائج الدورة الأولى للجنة التحضيرية التي رأسها السفير أمانو من اليابان.

السيد ناكاياما (اليابان)

وإني أشدد على ضرورة أن تفي جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزامها القوي بالمادة السادسة (نزع السلاح النووي). ومع الترحيب بجهود الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في مجال نزع السلاح، ومنها التقليل الهائل لمخزون الولايات المتحدة من الأسلحة النووية، فإن اليابان يحدوها الأمل في وجود ترتيب يخلف معاهدة ستارت. كما ندعو كل الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إبداء قدر أكبر من الشفافية في جهودها في مجال نزع السلاح النووي. وبهذا الخصوص، نرحب بالعروض الرفيعة المستوى التي قدمتها مؤخراً بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية عن جهودها. وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه من المهم للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تطبق مبادئ اللارجعية وقابلية التحقق فيما يتعلق بتدابيرها لترع السلاح النووي.

كما أن التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يعد أمراً هاماً. وقد كان تصديق كولومبيا على هذه المعاهدة بصفة خاصة أمراً مشجعاً، فالبلدان المدرجة في المرفق ٢ التي لم تصدق بعد عليها باتت تُعد على أصابع اليد الواحدة. وستواصل اليابان دعوتها إلى جميع البلدان للتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتتوقع أن يُحافظ على الموقف الاختياري للتفجيرات النووية التحريبية ريثما تدخل المعاهدة حيز النفاذ. كما ستواصل اليابان المساعدة في إعداد نظام التحقق.

وعلاوة على ذلك، يشكل الشروع المبكر في مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة أو المتفجرات النووية مسألة حيوية. وستشكل معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تديراً هاماً لترع السلاح النووي، إذ ستحدد حجم الأسلحة النووية. وقد أكدت الوثائق الختامية لمؤتمري استعراض معاهدة عدم الانتشار لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ ضرورة وجود معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي إطار أعمال مؤتمر نزع السلاح في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، اتضح أكثر أن ظروف إبرام هذه المعاهدة قد نضجت بما فيه الكفاية للشروع في المفاوضات. وتناشد اليابان بقوة جميع البلدان بأن تشرع دون تأخير في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وعلاوة على ذلك، نحث كل الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الأطراف غير المنضمة إلى معاهدة عدم الانتشار على إعلان وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة أو المتفجرات النووية ريثما تدخل معاهدة بشأن ذلك حيز النفاذ.

وتبذل اليابان جهوداً نشيطة من أجل الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. فمن منطلق رأيها بأنه ينبغي منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، شاركت في المناقشات المتعلقة بهذه المسألة في إطار مؤتمر نزع السلاح وغيره من المحافل الدولية. وفي ١٢ شباط/فبراير من هذا العام، قدم معالي السيد سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي، إلى مؤتمر نزع السلاح مشروعاً روسياً - صينياً مشتركاً "المعاهدة لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي". واليابان مستعدة لبحث ومناقشة كل المسائل المختلفة المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك مشروع معاهدة لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي.

وتساند اليابان المفهوم الأساسي للضمانات الأمنية السلبية. وبما أن الدول الحائزة للأسلحة النووية هي التي تمنح هذه الضمانات، فإنه يلزمنا أن نحقق التفاهم بين الدول الحائزة لتلك الأسلحة وغير الحائزة لها للدفع قدماً

السيد ناكاياما (اليابان)

بالمناقشات المتعلقة بهذه المسألة. وقد أظهرت مناقشات العام الماضي بشأن الضمانات الأمنية السلبية وجود خلافات كبيرة في المواقف بخصوص كيفية معالجة هذه المسألة. لذلك، من المجدي إجراء المزيد من المناقشات لتضييق نطاق تلك الخلافات.

تتولى اليابان هذا العام رئاسة مجموعة الثمانية، وستستضيف في تموز/يوليه مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في هوكايدو تويكو. وسيشير مؤتمر القمة مسألة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتتطلع اليابان إلى صدور رسالة قوية عن مجموعة الثمانية من أجل تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار.

وبالإضافة إلى ذلك، ستستضيف اليابان هذا العام مؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني بالتنمية في أفريقيا، الذي نسميه "TICAD IV". وبما أن السلم دعامة أساسية للتنمية، فإن اليابان ركزت باستمرار على إعمار البلدان وإعادة تأهيلها. ونزع السلاح مهم لإقرار السلام. وكما ذكر الأمين العام للأمم المتحدة، يمكن تحرير الموارد من الإنفاق على الأسلحة لتُستخدَم عوض ذلك في التنمية الاقتصادية، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وكإشارة ختامية، تتعاون اليابان بنشاط من أجل الحفاظ على عالم ينعم بالسلام وإصلاحه وبنائه، وتسعى إلى أن تكون "دولة راعية للسلام".

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر نائب الوزير ناكاياما على خطابه المهم وعلى إطلاعنا على موقف اليابان إزاء مختلف جوانب نزع السلاح وكذلك على عبارات دعمه لمؤتمر نزع السلاح. وسأعلق الجلسة الآن بضع دقائق لمرافقة نائب الوزير.

عُلقت الجلسة الساعة ١٥/٣٥ واستؤنفت الساعة ١٥/٤٠

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم المؤتمر وأصالة عن نفسي، أود أن أوجه تحية ترحيب حار إلى معالي السيد فولوديمير هاندوجي، النائب الأول لوزير الشؤون الخارجية لأوكرانيا وصديقي القديم. صاحب السعادة، لكم الكلمة.

السيد هاندوجي (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أولاً وقبل كل شيء، اسمحوا لي أن أعرب عن دعم وفد بلدي الكامل لعمل مؤتمر نزع السلاح، المحفل الدولي الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح.

إننا مقتنعون بأن مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يواصل استجابته بالقدر الكافي للتوقعات المشروعة للمجتمع الدولي. ولا يمكننا إلا أن نعترف بأن بعض البنود المدرجة في جدول أعماله جرى تناولها في محافل أخرى. غير أنه ينبغي أن نتذكر أيضاً بأن مؤتمر نزع السلاح يبقى المحفل الوحيد المتعدد الأطراف المتاح للمجتمع الدولي لإجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح.

السيد هاندوجي (أوكرانيا)

ويجدو أوكرانيا أمل قوي بأن يستطيع المؤتمر مواجهة التحديات المتزايدة والتوصل إلى اتفاق على برنامج عمله ومعالجة جميع المسائل الجوهرية الواردة فيه. وكما كان الأمر من قبل، نحتاج جميعاً إلى تجديد التزامنا بالنظام المتعدد الأطراف باعتباره أحد المبادئ الأساسية للمفاوضات في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وذلك بغرض الحفاظ على المعايير العالمية المناسبة وتعزيزها وتوسيع نطاقها.

وفي البيئة الأمنية العالمية الراهنة، يبقى تعزيز المعايير القانونية الدولية والصكوك السياسية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، فضلاً عن المجموعة الواسعة من القضايا المتصلة بتحديد الأسلحة، أولوية قصوى.

وإن أوكرانيا مستعدة للدخول في حوار بناء يرمي إلى كسر الجمود الحالي وإعادة مؤتمر نزع السلاح إلى سكة العمل الفعال.

لقد أذكت الهواجس القائمة بخصوص ما تسببت فيه التطورات الأخيرة في مختلف أنحاء العالم من أخطار على الأمن الدولي الاهتمام بعمل مؤتمر نزع السلاح.

والكلمة التي ألقاها الأمين العام للأمم المتحدة، معالي السيد بان كي - مون، في الجلسة الافتتاحية لدورة عام ٢٠٠٨ للمؤتمر دليل قاطع على تلك الحقيقة. وتشاطر أوكرانيا بالكامل التقييمات والطموحات التي أعرب عنها الأمين العام، وبخاصة فيما يتعلق بمقترح الرؤساء الستة لدورة عام ٢٠٠٧.

إن انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، إلى جانب الإرهاب الدولي، يظل خطراً على السلم والأمن الدوليين. فالمخاطر والتحديات الراهنة أكثر تنوعاً وتشعباً مما كان عليه الأمر قبل عقود، حيث تنطوي على إمكانية حقيقية بأن تُستعمل أسلحة الدمار الشامل أو المواد الخاصة بها كسلاح للإرهاب.

إن أوكرانيا تفي كلياً بالتزاماتها بموجب المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة والترتيبات المتفق عليها في إطار متعدد الأطراف وتعتبر تنفيذها الشامل والامثال لها أولوية في سياستها الخارجية. ونعتقد في الوقت ذاته أن كفاءة الآليات المتعددة الأطراف القائمة في ميادين نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار تقلصت في السنوات الأخيرة.

وندعم بقوة كل الجهود الرامية إلى زيادة كفاءة الآليات القائمة لنزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. فسيساهم هذا الأمر بلا شك في تعزيز السلم والاستقرار العالميين.

كما أود الإشارة هنا إلى مشاركتنا في مبادرة الأمن من الانتشار، وباعتبارنا بلداً مستقبلاً، في مبادرة مجموعة الثمانية المسماة "الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل". ونحن واثقون من أن تنفيذ المبادرتين سيزيد تعزيز الأمن والسلامة على الصعيد الدولي.

ولا تزال المشاكل التي تطرحها أسلحة الدمار الشامل المنتجة والمكدسة خلال فترة الحرب الباردة تشكل خطراً جدياً على الأمن العالمي. ويرفع احتمال استعمال الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل خطورة التهديد الإرهابي إلى مستوى جديد، وهذا خطر لا يمكن تجاهله.

السيد هاندوجي (أوكرانيا)

وأود أن أذكر بأن أوكرانيا عضو نشيط في جميع النظم القائمة لمراقبة الصادرات ومنع الانتشار، ولا سيما نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف ومجموعة موردي المواد النووية واتفاق "واسينار" ومجموعة أستراليا.

ونحافظ على المراقبة الصارمة لعملية تصدير المعدات العسكرية وما يتصل بها من المواد المزدوجة الاستعمال ولا نصدر أياً منها إلى مناطق النزاع.

لقد قامت أغلبية حكومات العالم مؤخراً في الأمم المتحدة بخطوة أولى نحو إبرام معاهدة عالمية لتجارة الأسلحة بغية منع العمليات الدولية لنقل الأسلحة التي توجب النزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان.

وترحب أوكرانيا بوضع معايير موحدة في مجال التجارة الدولية للأسلحة. وإذ نحتزم كل الالتزامات التي قطعتها أوكرانيا في إطار المعاهدات الدولية التي تنظم مسألة الأسلحة التقليدية، نواصل مساندتنا لفكرة وضع أساس قانوني لاتخاذ تدابير شاملة في مجال استيراد هذه الأسلحة وتصديرها ونقلها.

وتلاحظ أوكرانيا بارتياح أن المسائل المتعلقة بالحد من الخطر النووي وجدت اهتماماً خاصاً في جدول الأعمال الموافق عليه لدورة عام ٢٠٠٨ لمؤتمر نزع السلاح، وفي كلمات المشاركين في المؤتمر، وذلك بحظر إنتاج المواد الانشطارية.

وفي هذا السياق، نود أن نكرر موقفنا فيما يتعلق بمسألة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، التي تستحق اهتماماً خاصاً.

ومعروف جيداً أن أوكرانيا كانت تمتلك ثالث أضخم ترسانة نووية في العالم. وبعدها تخلت عنها، انضمت إلى معاهدة عدم الانتشار بصفتها بلداً لا ينتج وقوده النووي، ولكنه يستعمل التكنولوجيا النووية لتشغيل ١٥ مفاعلاً نووياً لإنتاج الطاقة الكهربائية. وترحب أوكرانيا في الوقت الراهن بالمناقشات العديدة الجارية في جنيف بشأن هذه المسألة، لا سيما وأنه لم يُقدّم أي اعتراض على مبدأ إجراء مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وينبغي، في نظرنا، أن تشكل المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية الأولوية القصوى لمؤتمر نزع السلاح.

فانتشار التكنولوجيا العصرية في العالم، إلى جانب قصور النظام الحالي للتنظيم القانوني الدولي لقطاع إنتاج المواد الانشطارية، يخلق أخطاراً حقيقية ذات طابع إقليمي وعالمي، من بينها الإرهاب الدولي.

وفي هذا السياق، تكتسي مسألتنا الخطر المتنامي وغير القابل للتنبؤ به الذي يشكله الإرهابيون، والجهود الرامية إلى كبح انتشار أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصالها، أهمية إضافية.

ونحن واثقون من أن حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع أسلحة نووية أو غيرها من المتفجرات النووية سيقيد بشدة إمكانيات وقوع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية، في أيدي الإرهابيين.

السيد هاندوجي (أوكرانيا)

وتتقيد أوكرانيا التي تملك إمكانات هائلة لتطوير برامج فضائية، بما في ذلك إطلاق مركبات فضائية، تقيداً صارماً بمبادئ القانون الدولي ذات الصلة. فهي تبدي الشفافية في نشاطها الفضائي وفقاً لمدونة لاهاي لقواعد السلوك المتعلقة بمنع انتشار القذائف التسيارية.

وخلال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، أيدت أوكرانيا القرار A/RES/62/20 بشأن "منع سباق تسلح في الفضاء الخارجي"، الذي يساهم في تعزيز الأمن الدولي والاستقرار الاستراتيجي في العالم.

إن أوكرانيا، التي تكرر موقفها بخصوص منع سباق تسلح في الفضاء الخارجي والاستخدام السلمي للفضاء، تؤيد الشروع في مناقشة جوهرية لهاتين المسألتين في مؤتمر نزع السلاح في جنيف. ونرى، على وجه الخصوص، أنه ينبغي التركيز على تحديد الموقف بشأن المسائل التالية: مبادئ توجيهية لتوفير قدر أكبر من الشفافية في البرامج الفضائية؛ ومبادئ توجيهية لتوسيع نطاق المعلومات المتعلقة بالأجسام الفضائية الموضوعة في مدارات في الفضاء؛ ومبادئ توجيهية متعلقة بقواعد السلوك أثناء القيام بأنشطة في الفضاء، بما في ذلك وضع مدونة لتلك القواعد.

وترحب أوكرانيا بجهود الاتحاد الروسي والصين المشتركة الرامية إلى تقديم مشروع معاهدة إلى مؤتمر نزع السلاح تتعلق بمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد أجسام في الفضاء الخارجي. وإنا مقتنعون بأن هذه المبادرة ستساهم في إجراء مناقشات ملموسة وجوهرية بشأن المسائل المتصلة بتعزيز الأمن في الفضاء الخارجي.

إن عام ٢٠٠٨ يتيح فرصاً فريدة لأوكرانيا ولجميع البلدان لإعادة تأكيد دعمها التقليدي لمسائل نزع السلاح وتحديد الأسلحة ومنع انتشار الأسلحة النووية.

وإنه بحق لشرف عظيم ومسؤولية كبرى لأوكرانيا أن تتولى منصب أحد الرؤساء الستة لمؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠٠٨ وكذلك رئاسة الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، التي ستجري في جنيف عما قريب.

ونعتقد أن الإمكانيات الهائلة التي يملكها مؤتمر نزع السلاح ينبغي تنشيطها في أقرب وقت ممكن لإثبات تأهب المجتمع الدولي لمواجهة الأخطار العالمية بفعالية وفي الوقت المناسب.

وقد لاحظت أوكرانيا بارتياح أن الرؤساء الستة قد نجحوا، بفضل الجهود المشتركة خلال عام ٢٠٠٦ وخلال عام ٢٠٠٧ بصفة خاصة، في تقديم الوثيقة L.1، التي كملتها لاحقاً الوثيقتان CRP.5 وCRP.6، بوصفها برنامج عمل المؤتمر.

إن أوكرانيا مستعدة الآن للشروع في إنجاز هذا البرنامج وتعتقد أن نهاية دورة عام ٢٠٠٨ قد تشهد الموافقة على قرار يحظى بقبول جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي نائب الوزير، على خطابكم المهم وعلى عبارات تشجيعكم للمؤتمر. وسأعلق الجلسة الآن بضع دقائق لمرافقة النائب الأول لوزير خارجية أوكرانيا.

عُلمت الجلسة الساعة ١٥/٥٥ واستؤنفت الساعة ١٥/٥٧

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لم يعد لدي أي متكلمين آخرين على القائمة. فهل يود أي وفد أخذ الكلمة؟ يبدو أن الأمر ليس كذلك. وبهذا ينتهي عملنا لهذا اليوم.

ستُعقد الجلسة الرسمية المقبلة للمؤتمر ظهر غد، الأربعاء، ٥ آذار/مارس، في منتصف النهار.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٠
